



«إصدار خاص»

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

إصدار خاص - صفحاتان • مجاني • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

## المحرر السياسي

### لماذا تجددت الحرب على غزة؟

استأنف الصهيووني عدوانه الوحشي على غزة منذ قرابة عشرة أيام، وذلك بالرغم من التوصل إلى اتفاق وبدء تنفيذه والتزام المقاومة الفلسطينية بمختلف فصائلها بالاتفاق.

لم يتمكن نتنياهو وكيانه من تحقيق أي من الأهداف التي أعلنتها لعدوان استمر 15 شهراً على غزة، وذلك بالرغم من أن التقديرات تقول بأن حجم الدمار الذي أحدثه هذا العدوان بلغ 17 ضعف حجم الدمار في كل الاعتداءات «الإسرائيلية» السابقة على غزة منذ 2008.

يحاول البعض تفسير اللجوء إلى القوة الوحشية تفسيراً بسيطاً بوصفه تعبيراً عن قوة وعنفوية المعتدي، وهذا ربما يصح حين الحديث عن الأفراد لا عن الدول. التاريخ يعلمنا أن الدول حين تخرج للحرب، فإنها تخرج إليها هرباً من أزماتها الداخلية المتفاقمة، وفي محاولة لإيجاد حل لتلك الأزمات.

وهذا الكلام ينطبق بشكل مضاعف على حالة الكيان، الذي بدأ بوصفه قاعدة عسكرية، وما يزال يحاول تبرير وجوده بوصفه قاعدة عسكرية. وعدم قدرته على حل أزماته الداخلية عبر الحرب، هو بالضبط ما يدفعه لتمديد الحرب وتوسيعها إن استطاع إلى ذلك سبيلاً.

كلمة السر في المسألة بأكملها هي أن التوازن الدولي الجديد بالمعنى الاقتصادي والعسكري، والذي تراكم عبر 30 عاماً، يتحول اليوم بشكل سريع إلى وقائع سياسية جديدة ثابتة، وقائع ستصوغ وجه المنطقة والعالم لعقود طويلة قادمة.

في القلب من هذا التوازن الدولي، عملية الانكفاء والتراجع الغربي المتسارع، والذي يعني ضمناً انكفاء وتراجع الكيان ووظيفته... ويعني أيضاً أن شراسة الكيان ستزداد، وستسعى بكل ما أوتيت لتفجير المنطقة بأسرها، وهذا ما نرى علائمه واضحة في التخريب الذي تمارسه تجاه سورية، ليس لأنها معادية لسورية كلها، بقضها وقضيضها، وأياً يكن الحاكم فيها، ولأنها لا ترى خلاصها إلا بتفكيك المنطقة بأسرها عبر تنفيذ «مشروع الشرق الأوسط الجديد» الذي يرتكز لتفكيك ليس سورية فحسب، بل أيضاً تركيا والعراق وإيران وكل دول المنطقة. مفتاح التصدي للتوحش «الإسرائيلي» هو لم شمل الشعب السوري وتوحيده حول حلم مشترك وأمل مشترك، وهذا يتطلب مشاركة سياسية حقيقية ومؤتمراً وطنياً عاماً، وحكومة وحدة وطنية وازنة وواسعة التمثيل تكون أداة السوريين في توحيد شتاتهم وإعادة بناء بلادهم»



## من درعا السوريون يواجهون الاحتلال

ما حاول الكيان طمسه لعقود، فشعارات النظام السابق الفارغة وسياسات التجويع والإفقار لم تكن إلا جزءاً من سياسة «إسرائيل» تجاه بلدنا، وإن كانت للانظمة حساباتها فإن للشعوب خيار واحد لا يمكن المساومة عليه فمعركتنا مع الكيان كانت دائماً معركة بقاء، وإن كان الكيان عاش لعقود زهوة النصر، فإن عجرفته وصلفه اليوم ليس تعبيراً عن القوة والافتتار، بل العكس تماماً... شأنه في ذلك شأن كل استعمار سيقه...

الحقيقي الذي عرفته شعوب المنطقة جيداً فالكيان لا يضمّر لأبناء هذا البلد إلا الخراب والفوضى ويسعى ليل نهار لتحطيم آمال السوريين باستعادة بلادهم موحدة كريمة بعد زوال حكم الطاغية بشار الأسد، ورغم أن حجم المأساة التي عانى منها شعب سورية خلال السنوات الماضية يجد نفسه أمام امتحان التاريخ الأخير، فالسوريون يرون اليوم وجوه أعدائهم الحقيقيين ويشتكون معهم ويستحضرون من ذاكرتهم الجمعية وفطرتهم

تستمر الاعتداءات «الإسرائيلية» على عدة مناطق في سورية وتحديداً في الجنوب وتستهدف الاعتداءات الأهالي، الذين لا يجدون اليوم إلا سبيلاً واحداً وهو مقاومة الاحتلال بما يملكون بين أيديهم ويشتكون في نقاط عدة مع الجيش الصهيوني، وذلك بالتزامن مع دعوات محلية لحمل السلاح بوجه المعتدي. ما يجري اليوم هو انتهاء لكل الافتراءات الصهيونية عن «حماية الجنوب» ويكشف المعتدي عن وجهه

## الحد الأدنى 8 مليون!

لتحقيقه، والرقم المتعلق بمستوى المعيشة ومستوى الأجور والربط بينهما هو رقم حاسم في أي خطة اقتصادية، فما بالك بغياب خطة معلنة مستندة إلى أرقام واضحة؟ هل هناك إمكانيات لردم الفجوة بين الأجور والأسعار ضمن 5 إلى 7 سنوات؟ نعم هناك إمكانيات للقيام بذلك، ولكن أول ما ينبغي القيام به هو إعادة إنتاج السوق الوطنية الواحدة، وهذه خطوة لا يمكن القيام بها دون حوار وطني جامع، ودون توافقات حقيقية بين السوريين، ودون سلم أهلي وحصر للسلاح ومشاركة حقيقية... قبل ذلك، فإن أي حديث عن حلول اقتصادية هو إما وهم مؤذٍ وإما تضليل مقصود.

المعيشة هي مضاعفتها 14 ضعفاً... أي أن ما نحتاجه ليس 400% «رغم أن الوعد بـ 400% تم سحبه أو لم يعد أحد يتحدث به» بل 1400%. محق من يقول إنه ليست هناك موارد كافية لتأمين هكذا زيادة. ولكن محق أيضاً من يطالب بتحقيق هذه الزيادة، ويطالب بالبحث عن السبل اللازمة للقيام بذلك. لأن هذه الفجوة بين الأجور والأسعار، هي أهم منفذ من منافذ التدخلات الخارجية، ومن منافذ تهديد السلم الأهلي وتهديد وحدة البلاد... بكلام آخر، فإن نقطة الانطلاق في أي خطة اقتصادية ينبغي أن تتضمن الهدف الاقتصادي المطلوب والوقت اللازم لتحقيقه والطريقة اللازمة

أصدرت قاسيون يوم الإثنين الماضي مؤشرها الربعي حول مستوى المعيشة في البلاد. أظهر المؤشر أن الحد الأدنى اللازم لمعيشة أسرة سورية من 5 أفراد هو 8 ملايين ليرة سورية شهرياً. علماً أن الحد الأدنى للأجور ما يزال عند حدود 279 ألف ليرة شهرياً. إذا افترضنا أن هنالك شخصين يعملان ضمن أسرة من 5 أفراد، ويحصلان على الحد الأدنى للأجر، فإن مجموع أجرهما سيكون 558 ألف ليرة سورية شهرياً، وهذا الرقم يساوي 7% فقط من الحد الأدنى لمستوى المعيشة. ما يعني أن الزيادة المطلوبة على الأجور فقط كي تصل إلى الحد الأدنى لمستوى





## من مقاعد المتفرجين إلى مسرح الفعل!

إذا ما نظرنا حولنا نرى تلالاً من الخراب في كل مكان وكل زاوية، وإذا ما أردنا حقاً أن نعيد بناء ما تهدم فيجب أن ندرك أن الركام لن يتلاشى من تلقاء نفسه، لنستيقظ على الغلال تملأ بساتين الغوطة والغاب، والقمح يغطي الأرض، فإمامنا عمل كثير... فبعد أن رأينا أشعة الشمس تشق طريقها إلينا علينا أن نلحقها، وإن كانت «النخب» كررت على مسامعنا طوال الوقت أن «السياسة لعبة الكبار» وأنها عاجزون عن فهم ما يدور حولنا، فعلياً أن نصرخ بوجههم أننا أدرى برغيف خبزنا وكرامتنا وأن أجدادنا أوثقنا هذه الأرض ونحن كنا دائماً أكثر حرصاً عليها ونحن قادرون اليوم أن ندور عجلة التاريخ بسواعدنا.

من التاريخ هو أن تنظيم صفوف الشعب وتوحيده خلف مطالبه المشروعة، هو طريق الخلاص، وإن كان هناك اليوم أصوات من جهات متعددة تردد أن دورنا انتهى قبل أن يبدأ وتدعونا للرقص والغناء وانتظار الفرج من بيوتنا فعلياً أن ندرك أن السوريين يوم خرجوا بصدورهم العارية لم يكونوا تحت تأثير «حبوب هלוوسة» بل كانت الدنيا قد ضاقت بهم، ولم يجدوا مخرجاً إلا الصراخ، ولا تزال صرخاتهم الأولى تتردد من أقصى شمال سورية إلى أقصى جنوبها، ولن تهبط هذه الأصوات قبل أن يستعيدوا كرامتهم وثورتهم المنهوبة. والسوريون ورغم ماسيهم التي لم تنته بعد، فهم محكومون بالأمل، ولا خلاص لهم إلا بتنظيم صفوفهم.

سنوات طويلة مرت حاولت فيها بعض «النخب» إقناع الناس أن مكانهم هو على مقاعد المتفرجين، وأن دورهم هو أن يتجرعوا كأس المر والجوع وأن ينتظروا الحلول، ومع أن السوريين هم من دفعوا فاتورة الدماء الباهظة وهجروا من أرضهم وتشتت شملهم، إلا أن القسم الأعظم من هؤلاء «النخب» لم يعطهم الثقة لينهوا دوامة العنف ويخرجوا بلادهم من مستنقع الفساد الآسن.

اليوم، لم تعد مقاعد المتفرجين مكاننا المناسب، ونحن أصحاب الطاقات الجبارة ووجدنا القادرين على إيجاد المخرج مما نحن فيه. الدرس الأساسي الذي يمكن أن نتعلمه

## م. ثائر الأطرش: الدولة السورية هي ملاذنا، ولا ملاذ لنا غيرها!

أبناء الوطن الذين يختلفون في العقيدة الدينية. فكلنا نعبد إلهاً واحداً، لأن أكرمكم عند الله أتقاكم، والوطن يجمعنا على اختلاف مذاهبنا والأديان. فكلنا سوريون، وسورية تجمعنا، ونريد أن نعيش فيها جميعاً متأخين ومتحابين، نحكم لغة الحوار والعقل، لا لغة السلاح والدم. وهنا أدعو كافة القوى السياسية والمدنية على مساحة المحافظة لتشكيل جبهة موحدة توحد خطاب السويداء تجاه الوطن السوري؛ كي يؤكد على الانتماء الوطني السوري الذي اختاره سلطان الأطرش ورفاقه منذ أكثر من مئة عام، فرفض بذلك كل مشاريع التجزئة أو تحالف الأقليات المطروح سراً أو علناً. ولتكن تلك الجبهة الموحدة نواة لجبهة سورية واسعة تجعل من الحوار السوري-السوري واسع النطاق مع شركائنا في الوطن الدرب اللازم والكافي من أجل إخراج البلاد من حالات الاستعصاء الحالية الزاهية بالبلاد إلى التفتيت في حال استمر نزيف الدم.

السلام لكم، والسلام عليكم، وكل عام وأنتم بخير.

لا يجوز أن يدفعنا للتفكير في المحرمات الوطنية، فكيف بالحري الخوض فيها؟ إن الدولة السورية هي ملاذنا، ولا ملاذ لنا غيرها، فهي الأم التي تحنو على أبنائها. نحن خلال مسيرة تاريخنا منذ 100 عام وإلى هذه اللحظة لم تكن إلا منضوين تحت الراية الوطنية السورية، ولن نتخلى عنها. فبوصلتنا العربية هي فلسطين، والوطنية هي الجولان، وعدونا هو بالتأكيد العدو الصهيوني.

والى أهلي في جبل العرب أقول: إن كنتم حقيقةً تعتبرون أنفسكم أحفاد سلطان، ومؤمنين بمبادئه، وتهتدون بسيرته، راجعوا ما تقومون به بما يخالف تلك المبادئ، واسألوا أنفسكم دائماً: هل هو راض عما تقومون به؟ وإلى أهل الحكم في دمشق أقول: إن الإعلان الدستوري لم يحقق طموح غالبية الشعب السوري بعد طول انتظار، لذلك لا بد من إعادة النظر فيه عبر الحوار مع الكيانات السياسية المختلفة على ساحة الوطن. وإليهم نقول أيضاً: إن ما جرى ويجري لإخوتنا في الساحل السوري مدان، وبأسس لعدالة انتقامية، لا انتقالية. لذلك، أبطلوا مفاعيل التخوف عند

القى المهندس ثائر الأطرش، حفيد القائد الوطني سلطان باشا الأطرش، كلمة في الاحتفال الذي جرى يوم 26 آذار بالذكرى الـ43 لرحيل قائد الثورة السورية الكبرى، فيما يلي جزء منها:

بسم الله الرحمن الرحيم

دعانا سلطان -في وصيته- إلى الحفاظ على استقلال الوطن والتمسك بالوحدة الوطنية، لصد كل ما يحاك ضد وحدة الوطن السوري، ولرد كيد الأعداء إلى نحورهم. فإذا تأملنا اليوم ما يجري على ساحة المحافظة، هل نرى أننا نطبق ما أوصانا به سلطان؟ هل زيارة بعض المشايخ للاراض العربية المحتلة بحماية جنود الاحتلال، ولو بهدف زيارة المقامات الدينية، أوصانا بها سلطان؟ هل رفع علم كيان العدو على ساحة من ساحات السويداء أوصانا به سلطان؟ إن من أنزله وأحرقه هو من حفظ وصية سلطان.

هناك تخوف مشروع مما آلت إليه الأمر في البلاد من ضيق معيشي وتسريح تعسفي، ولكن هذا التخوف



## عرّف ما يلي: المشاركة السياسية



يحق العدل دون الاستناد إلى حياة سياسية حرة تقول الناس فيها كلمة الحق لا تخشى فيها لومة لائم ولا جور حاكم ولا ظلم عسسه.

● لماذا نحتاجها؟

نحتاج المشاركة السياسية لأن الحمل كبير جداً في سورية، ولا يمكن لسلطة أيّا تكن أن تحمله دون مشاركة مباشرة من الناس ومن القوى السياسية والاجتماعية. حتى على المستوى المعرفي ومستوى الخبرات والكفاءات، فإن ما تحتاجه البلاد أكبر من أي طرف منفرد ضمنها؛ توحيد البلاد وتعزيز وحدتها يتطلب التفاهم والتوافق والتشارك وخلق الطمانينة بين كل السوريين، لأن موردنا الأساسي لن يكون خارجياً، ورأس مالنا الأساسي هو شعبنا، والخارج ليس في وارد تحسين أوضاعنا أو تقديم المساعدات أو رفع العقوبات... ولذا فالمشاركة السياسية اليوم ليست ترفاً ديمقراطياً، بل ضرورة وجودية!

«مشاركة سياسية»، كانت تجري بطريقة شكلية، قبل إلغاء المادة الثامنة القديمة وبعد إلغائها... فالسلطة كانت متمركزة في أجهزة الأمن، وحتى حزب البعث نفسه تم تحويله إلى أداة بيد الأمن وبيد السلطة، وبذلك، فإن سورية لم تعيش مشاركة سياسية حقيقية ولا تعددية سياسية حقيقية.

● هل هي ضرورة؟

تثبت الحياة العملية أن فكرة «الحاكم العادل» القادر على إدارة شؤون الدولة وحل مشكلاتها دون مشاركة سياسية، هي فكرة طوباوية، بل وتثبت أيضاً أن السلطة هي بالفعل مظنة فساد، وتحتاج دائماً إلى مراقبة وتقويم وإصلاح. الحياة السياسية هي أداة أساسية في عملية الرقابة على السلطات، وهي أداة في تقويم سلوكها وفي التعبير عن حاجات الناس ومطالبها وهمومها وآمالها. ولا يمكن لحاكم أيّا يكن أن

يقول الإعلان الدستوري في مادته الرابعة عشرة بأن الدولة «تصون حق المشاركة السياسية وتشكيل الأحزاب على أسس وطنية وفقاً لقانون جديد». فما هو المقصود بالمشاركة السياسية؟ وهل هي أمر ضروري أم مجرد شكليات «ديمقراطية»؟

● «المشاركة» في عهد الأسد

نص دستور سورية لعام 1973، في مادته الثامنة على أن «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع»، وأما دستور 2012 فقد قال في المادة الثامنة، الفقرة الأولى: «يقوم النظام السياسي للدولة على مبدأ التعددية السياسية، وتتم ممارسة السلطة ديمقراطياً عبر الاقتراع». واقع الأمر، أنه منذ العام 1970 وحتى لحظة سقوط سلطة الأسد الابن، فإن الحياة السياسية في سورية كانت مقيدة إلى حد بعيد، وكان هامش الحريات الديمقراطية ضيقاً جداً. وحين كانت تجري

للتواصل مع حزب الإرادة الشعبية في جميع المحافظات وللاشتراك في جريدة قاسيون.. الرجاء الاتصال بالأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرم	0937847921
السويداء	كنان دويصر	0992469336
دمشق وريفها	محمد عادل اللحام منظمة الشباب	0944484795 0933060528

حمص	حسنت المصري	0932515122
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	انور ابوحامضة	0947360151

دير الزور	زهير المشعات	0932801133
الرقبة		
الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبده	0933796639

أو عبر الرقم الموحد 0932406770